التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول

في ضوء رؤية ٢٠٣٠

إعداد

منى حسن السيد

باحث اقتصادي وزارة التجارة والصناعة

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩

ايميل :

hssan_mona@yahoo.com

الملخص

حاول معظم دول الخليج النفطية وبدرجات متفاوتة الاعتماد على مصدر جديد اخر للدخل بخلاف الايرادات النفطية ، وبالأخص لما قد تتعرض له مثل هذه الدول إلى نضوب الثروات الطبيعية ومنها المملكة العربية السعودية ، مما يتطلب منها وضع سياسات وخطط تنموية تؤهلها إلى التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على ايرادات النفط فقط .

لذلك تظهر أهمية التنمية المتوازنة ، حيث يظهر دورها في تنوع مصادر الدخل من خلال إقامة مجموعة كبيرة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية في شتى أرجاء الدولة ومناطقها مما يزيد من القدرة الإنتاجية ومن ثم يحدث التنوع في مصادر الدخل .

وفي ضوء ذلك تم مناقشة مفهوم التنمية المتوازنة وأهميتها لاقتصاد المملكة ، و ما تتعرض له المملكة من تحديات اقتصادية ووفقا لرؤية ٢٠٣٠ ، وقد انتهى البحث بإقتراح مجموعة من الاستراتيجيات تُمكن المملكة من مواجهة تلك التحديات .

فالتنمية المتوازنة تشجع على المزيد من الاستثمار الوطني والأجنبي المشترك، ، وفي الوقت نفسه تعمل على تنمية القوى البشرية العاملة الوطنية من شباب وشابات بالتأهيل والتدريب المخطط والموجّه بعناية نحو الفرص الاقتصادية والميزات التنافسية للمناطق وفقاً لبرنامج عمل وطني واضح المعالم ومحدد الخطوات الزمانية والمكانية.

الكلمات الافتتاحية : التنمية المتوازنة – التنافسية – التحديات الاقتصادية – رية ٢٠٣٠

المقدمة

إن تحسين ظروف حياة الإنسان هو الهدف الأساسي لأي مجتمع ، ومع زيادة السكان وزيادة مستوى التقدم في شتى مجالات الحياة تظهر احتياجات جديدة – نضيف على ذلك احتمالية نضوب الثروات الطبيعية وندرتها على مر السنين – مما يمثل تحديا قويا بالإضافة الى التغيرات الاقتصادية الحادثة بالعالم ، كل ذلك اقتضى ليس المحافظة على النمو الاقتصادي الذي يسمح باستدامة التنمية فحسب، بل تحسين وزيادة هذا المعدل حتى يستجيب لضروريات الرفاهية و التي تتعدد وتزداد مع الزمن في ظل عالم متغير .

والتنمية المتوازنة تظهر أهميتها في أن الدول تعمل على الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية في شتى أرجاء الدولة ، ويشمل مشروعات التنمية كل جزء من الدولة بشكل متساوي بحسب عدد سكان والموارد الاقتصادية لكل منطقة جغرافية بالدولة ، مما يزيد من القدرة التنافسية للدولة .

والنمو المتوازن يتطلب إقامة جبهة واسعة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة ، يتم توزيعها أفقيا في مفاصل البلد ومناطقها حتى تعزز القدرة الانتاجية ومن ثم تمكن من زيادة الدخل ، يؤدي كذلك إلى تنويع القاعدة الانتاجية الداخلية في الاقتصاد الوطني.

وفي ظل هذا البحث سنقوم بمناقشة مفهوم التنمية وتطوره ، و سوف نشير إشارة سريعة لنظريات النمو والتنمية ، ثم يتم التركيز على وضع التنمية المتوازنة الحالي بالمملكة مع شرح بعض التحديات الاقتصادية التي تواجهه المملكة وننتهي باقتراح استراتيجيات وسياسات لمواجهة هذه التحديات في ضوء عالم مليء بالمتغيرات .

أولا : أهداف البحث : يعتبر مفهوم التنمية المتوازنة من الموضوعات التي يهتم بها العالم ، فالهدف الأساسي من البحث هو اقتراح استراتيجيات وسياسات اقتصادية تُمكن المملكة من تطبيق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية بشكل يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للمملكة في مواجهة التحديات والمتغيرات العالمية .

ثانيا : تساؤلات البحث : الأسئلة الرئيسية التي يتعين الإجابة عليها من خلال البحث :

١) ما هو مفهوم التنمية وتطور المفهوم وصولا للتنمية المتوازنة ؟

٢) ما هو الوضع الحالي للمملكة بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية ؟

٣) ما هي أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة في ظل عالم متغير ؟

٤) ما هي الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية لتطبيق النمو المتوازن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ ؟

ثالثا: أهمية الدراسة

١) التأكيد على أهمية دراسة مفهوم التنمية بشكل عام والتنمية المتوازنة بشكل خاص لأنه من الموضوعات ذات الاهتمام العالمي .

٢) معرفة مدى استدامة التنمية في المملكة ، والسياسات الاقتصادية المتبعة والجهود المبذولة لتحقيق ذلك في ظل رؤية ٢٠٣٠ .

٣) احتمالية نضوب الثروات الطبيعية وندرتها على مر السنين مما يمثل تحديا قويا في ظل عالم يمر بأزمات اقتصادية عديدة ومتكررة .

٤) توجيه الاهتمام بالتوسع في التنمية المتوازنة لما له أثر فعال على زيادة القدرة التنافسية للمملكة

٥) دور النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية في تنويع الهيكل الاقتصادي وزيادة الوزن النسبي للقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي .

رابعا : منهج الدراسة : اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته لنوع وطبيعة الدراسة واهدافها ، كما اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك بمراجعة أدبيات الدراسة المتمثلة في الجانب النظري

خامسا : محتوى الدراسة:من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تناول الموضوع في مبحثين بالإضافة الى مقدمة تعريفية للموضوع ، وتحتوي الدراسة كما يلي :

المبحث الأول :البعد النظري

المطلب الأول : مفهوم التنمية

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الثاني :كيفية التصدي للتحديات التي تواجه المملكة في ظل عالم متغير وفي ضوء رؤية ٢٠٣٠

المطلب الأول : مؤشرات التنمية بالمملكة

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة في ظل عالم متغير

المطلب الثالث : استراتيجيات لمواجهة التحديات في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

خاتمة

المبحث الأول: البعد النظري

نظريات النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم التنمية :

ظهر مفهوم التنمية في بداية كتابات آدم سميث منذ أن بدأ كتابه ثروة الأمم والذي أشار فيها إلى المفهوم المادي لمفهوم التنمية والنمو وقد تطور مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي وفقا لسرد التالي :

مرحلة الخمسينات والستينات " الخلط بين مفهوم التنمية والنمو " :

_بداية ظهور مفهوم النمو الاقتصادي منذ كتاب آدم سميث " بحث في أسباب ثروة الأمم " عام ١٧٧٦ حيث حدد عناصر النمو في نشاط ومبادرات كل من المنتجين و المزارعين و رجال الأعمال، و يساعد على ذلك حرية التجارة وتقسيم العمل . و المنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية، كما اعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية، حيث اعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود إلى الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر، كما أشار إلى أن تقسيم العمل – وبالتالي زيادة الإنتاجية – ينطبق على الصناعة أكثر من الزراعة .[1]

وقد برز مفهوم " التنمية Development " بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي" Material Progress "،أو التقدم الاقتصادي " Economic Progress ".

و مفهوم التنمية ظهر بداية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين،بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة وغير المحدودة من خلال الموارد المتاحة ذات الندرة النسبية،

(1) Thirl wall . A" **Growth and Development**" 6th edition 1999 Macmillan Press Ltd. P 83-89

و بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

وكان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات أنها" البلدان التى ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المحقق فى البلدان المتقدمة."[2]

وعلى ذلك يمكن القول إن الفكر التنموى نشأ فى أواخر الأربعينات من القرن العشرين حيث ارتبطت نشأته بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والموروثات الفكرية التى جعلت معنى التنمية ينحصر فى مجرد العمل على رفع النمو الاقتصادى عن طريق إحداث التراكم الرأسمالي المادي .

وعلى ذلك عرفت التنمية بأنها عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، إذاً مفهومي" النمو والتنمية " اقتصر على التغيرات في حجم الناتج القومي الاجمالى أو الناتج القومي للفرد دون التفرقة بين النمو والتنمية ، ويلاحظ أن الاهتمام كان منصبا على الزيادات التى تتحقق فى الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي دون الاهتمام بالأبعاد الإنسانية للتنمية حيث ساد الاعتقاد بأن تلك الاعتبارات يجب أن تأتي بعد تحقيق الكفاءة والنمو من خلال الأثر التساقطي للنمو، فكان الرأي السائد فى ذلك الوقت انه حتى وان كانت هذه الزيادة ينتفع بها نسبة قليلة من السكان إلا أن هذه المكاسب ما تلبث أن تنتشر وتتساقط على أعداد أكثر وأكثر من السكان(اثر التساقط Trickling Down Effect)ونظريا تبدأ نسبة الفقر والبطالة فى الانخفاض مع حدوث عدالة فى توزيع الدخل فى المراحل التالية.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية والذي كان من نتائجها خروج معظم الدول الأوروبية واليابان مدمرة اقتصاديا، جاء مشروع مارشال" Marshall Plan"سنة ١٩٤٧ والذى تم الاتفاق من خلاله على توجيه مساعدات ومنح مادية لإعادة عمار الدول المدمرة . ثم اتجه التركيز إلى انتقال الاستثمارات المادية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة كمطلب عالمي فكان النمو الاقتصادى ما هو إلا التنمية الاقتصادية التى تحدث من خلال الاستثمارات المادية فقط، فى خلال هذه الفترة اعتبرت معظم

---

(2) إبراهيم العيسوى " التنمية فى عالم متغير دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها" دار الشروق 200 صـ 13

الدول النامية التصنيع المحور الأساسي لسياساتها التنموية نظراً لما تتميز به الأنشطة الصناعية من ارتفاع فى مستوى الإنتاجية، علاوة على النتائج التى وصلت إليها الدول الصناعية، فخصت الدول النامية الصناعة بالجزء الأكبر من مواردها ومن إمكانياتها المتاحة واعتبرتها "القطاع القائد" فى كفاحها للتخلص من الفقر .

وقد تم اختيار فترة الستينات لتكون "عقد التنمية الأول "حيث وضعت الأمم المتحدة برنامجا يستهدف تنمية الصناعات التحويلية فى البلاد النامية بمعدل ١٣% سنويا وتنمية الناتج المحلي بمعدل ٨,٦ % سنويا بالنسبة لمجموع الدول النامية، إلا أنه بدراسة نتائج التى وصلت إليها جهود التنمية والتصنيع بالبلدان النامية فى فترة الستينات وجد أنها لم تحقق الأمال المستهدفة فلم يتعد معدل نمو الناتج القومى ٥,٦% سنويا، ومعدل نمو الإنتاج الصناعي في مجموع الدول النامية ٦,٤% في نفس الفترة، وفسر كثير من الاقتصاديين تواضع النتائج المحققة خلال عقد التنمية الأول بتبني مفهوم غير سليم للتنمية ينصرف أساسا إلى زيادة الطاقات الإنتاجية والإنتاج العينى باستخدام التكنولوجيات الحديثة الكثيفة رأس المال دون إعطاء اهتمام كاف لعمليات التطوير الهيكلي والمؤسسي لإجراءات التنمية الاجتماعية والبشرية.[٣]

ومن بين الكتاب الذين تكلموا عن أهمية التحسن في المهارات والتنظيم والإدارة" شولتز"، الذى أوضح أن التعليم يجب ألا يعامل على أنه مجرد خدمة استهلاكية لأنه يمثل استثماراً بشريا،[٤] كذلك جاكوب منسر والذي كتب مقالة عام ١٩٥٨ أشار فيها إلى أهمية الاستثمار فى العنصر البشرى.

<u>مرحلة السبعينات: مفهوم أوسع للنمو الاقتصادي:</u>

في نهاية الستينات وبداية السبعينات ومن منطلق الخبرات التنموية للدول وجد أنه حدث استقطاب وتركز لأثار النمو وليس تساقطها وانتشارها مما أدى إلى زيادة التفاوت بين الطبقات وعدم العدالة فى توزيع الدخل لذلك ظهرت كتابات عن إعادة التوزيع بالتوازي مع النمو الاقتصادي، فتم توجيه النمو من خلال سياسات تعمل على إعادة توزيع الدخل مع التركيز على المشروعات والصناعات كثيفة العمالة Labor-intensive.

---

(٣) نادية مصطفى الشربيني " التصنيع والتبعية التكنولوجية فى الدول العربية " رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة ١٩٨١ ص ١: ٣

(٤) Jamison, Eliot A., Dean T. Jamison, and Eric A. Hanushek. "**The effects of education quality on income growth and mortality decline.**" Economics of Education Review 26.6 (2007).

، بمعنى أخر فإن خبرة التنمية فى الخمسينات والستينات قد جعلت الاهتمام يتحول من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة فى توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على التعطل وإشباع الحاجات الأساسية،" وبناء على ذلك أعيد تعريف التنمية الاقتصادية منذ منتصف السبعينات لتصبح " عملية تخفيض الفقر وسوء توزيع الدخل عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي "، وعلى ذلك تم التفريق بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية.

فخبرة الخمسينات والستينات ساعدت على إبراز العقبات الهيكلية والمؤسسية المحلية والخارجية للتنمية بالإضافة إلى الجوانب غير الاقتصادية " مثل النظام الاجتماعي والسياسي وثقافة المجتمع والمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات "، بمعنى أخر أصبح من المألوف التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذى لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف ،[٦] وعلى ذلك فالنمو هو تحقيق زيادة إضافية في الإنتاج، بينما التنمية تعني تحقيق تبديلات وتغيرات في الهيكلية التكنولوجية و المؤسساتية المسئولة عن زيادة الإنتاج.

وكنتيجة لما سبق وجه البرنامج الثانى للأمم المتحدة للتنمية اهتماما أكبر للتغيرات البيئية والهيكلية و الجوانب الكيفية والنوعية، فأوصى هذا البرنامج الدول النامية بالسعي إلى تنمية إنتاجها الصناعي خلال السبعينات بمعدل سنوى يتعدى ٨% والى تنمية ناتجها القومى خلال نفس الفترة بمعدل سنوى يتعدى ٦%، كذلك أوصى البرنامج بزيادة الاهتمام بتطوير سياسات توزيع الثروات والدخول وسياسات العمالة والاهتمام بالتنمية الاجتماعية والإقليمية والبشرية وإحداث العديد من التغيرات الهيكلية والمؤسسية اللازمة لإيجاد بيئة أكثر ملائمة للتنمية.[٧]

وبدراسة النتائج المحققة أثبتت أن هناك فرقاً بين التنمية والنمو الاقتصادي، فقد حققت بعض الدول النامية معدلات نمو الدخل القومي قريبة من الهدف الذى حددته الأمم المتحدة فى ذلك الوقت، وهو

---

(٥) نادية الشيشينى مرجع سبق ذكره ص ١٧، ١٨

(٦)- إبراهيم العيسوى مرجع سبق ذكره صـ 16

(٧)نادية مصطفى الشيشينى مرجع سبق ذكره ص2

٦% إلا أنه بالرغم من ذلك بقيت مستويات المعيشة بلا تحسن وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وازدادت الفجوة بين الطبقات، وازدادت أعداد المحرومين من إشباع الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الإنسانية.

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصادي (Simon Kuzent) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ١٩٧١ عرف النمو الاقتصادي"ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان وهذه الإمكانيات المتنامية تحتاج إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجيا المطلوبة لها ". [٨]

مرحلة الثمانينات " مفهوم جديد للتنمية " :

استمر مفهوم التنمية مرادفاً لمعنى النمو، وظل هذا المعنى محصوراً في البعد الاقتصادي طيلة الخمسينيات والستينيات، وشطراً من السبعينيات. ولكن خبرة تلك المرحلة التي تصل إلى ربع قرن كشفت عن أن التخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار، وإنما يرجع إلى عوامل أخرى مهمة تتلخص في جملة من العوائق الهيكلية والمؤسسية المحلية (على مستوى كل قطر أو بلد) وعوامل خارجية تتعلق بنمط العلاقات الدولية التي تربط البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

وخلال فترة الثمانينات مرت التنمية بأزمة شديدة نتجت عن السياسات الانكماشية التي اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة لمحاربة التضخم المرتبط بارتفاع أسعار النفط في السبعينات، فضلا عن تصاعد السياسات الحمائية في وجه الصادرات غير التقليدية للدول النامية إلى الدول المتقدمة، بالإضافة إلى انخفاض المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية، وكان من جراء ذلك هبوط معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية إلى ٣% سنويا وقد تركز هذا النمو في عدد من دول جنوب وشرق آسيا، وكنتيجة لذلك تزايد الإحساس بضخامة تأثير العوامل الخارجية على الأوضاع بالبلدان النامية، كما برز الاهتمام بمفاهيم الاعتماد على الذات في التنمية وأهمية تقليل الاعتماد على الخارج للبلدان النامية.[٩]

وأكثر ما يميز الفترة الأولى من الثمانينات هو أزمة المديونية حيث عجزت معظم الدول النامية من سداد القروض أقساطها و أرجع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ذلك إلى السياسات الاقتصادية المتبعة لهذه الدول، وبدأ البنك والصندوق بإعطاء منح لإعادة هيكلة ديون الدول النامية بشرط أن

---

(٨) Todaro& Smith "Economic Development 8 th edition "p85. Addison Wesley 2003.

(٩) المرجع السابق ص ٣٠

يتم ذلك فى إطار برامج إصلاح اقتصادي شامل وذلك من خلال إتباع عدة سياسات منها تحرير التجارة، سعر الصرف، والغاء الدعم وبرامج الخصخصة، وظهر مطلب جديد فى النصف الثانى من الثمانينات وهو " التوازن بين برامج الإصلاح والفقر ".

<u>ظهور نظريات جديدة للنمو:</u>

كان من المفترض" من خلال الفكر النيوكلاسيكى - والذى يقوم على افتراضات سولو " حدوث النتائج التالية:

- تدفق الاستثمارات من البلاد الغنية إلى البلاد الفقيرة، وتدفق العمالة الماهرة من أماكن الوفرة (الدول المتقدمة) إلى أماكن الندرة (الدول النامية).
- تقارب معاملات رأس المال /العمل ومعدلات الأجور فى البلدان المختلفة.
- نموالاقتصاديات النامية بمعدل أسرع حتى تتقارب "convergence"مع مستويات النمو فى البلاد المتقدمة.
- عدم حدوث نمو فى الأجل الطويل إلا إذا حدث تغير تكنولوجي يأتى من خارج النظام الاقتصادى "Exogenous".

إلا أن الشواهد العملية أكدت عدم تدفق الاستثمارات من البلاد الغنية إلى البلاد الفقيرة و إنما العكس، كذلك زادت معدلات هجرة العمالة الماهرة " رأس مال بشرى"من الدول النامية " أماكن الندرة" إلى الدول المتقدمة " أماكن الوفرة "، ولم يحدث التقارب فى مستويات النمو بين الدول الغنية والنامية بل العكس حيث زادت الفجوة التكنولوجية بينهم، لذلك تزايدت الحاجة إلى ظهور نموذج للنمو الاقتصادي يستطيع تفسير الشواهد الواقعية لعلاج أوجه القصور فى النظرية النيوكلاسيكية، لذلك ظهرت نماذج النمو النابع من الداخل Endogenous Growth على يد Paul M.Romer (١٩٨٨) Robert E.Lucas،(1986) والتى تعتبر البداية الحقيقية لتوسيع مفهوم رأس المال.[١٠]

حيث تقوم هذه النماذج – على عكس النموذج النيوكلاسيكي القائم على افتراض تناقص العائد بالنسبة لرأس المال – على أساس ثبات العائد بالنسبة لرأس المال، وذلك انطلاقا من ان راس المال يشمل رأس المال المادي وراس المال البشرى لذلك فلا يمكن أن يخضع لتناقص العائد، وتراكم رأس

([١٠]) Romer P., 1990. "Endogenous Technological Change", Journal of Political Economy, V:98, No:5, Oct.

المال البشرى تراكم المعرفة " له آثار داخلية وآثار خارجية موجبة تحد من ميل الإنتاجية الحدية لرأس المال الكلي إلى التناقص عبر الزمن.

مرحلة التسعينات: مفاهيم أشمل للتنمية: ظهر مفهوم التنمية البشرية الذى طرحه برنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP حيث ركز على الجانب البشرى فى عملية التنمية - من خلال تقريره الأول عن التنمية البشرية عام ١٩٩٠، وقد توالى صدور هذا التقرير فى السنوات التالية، وقد عرف التقرير الأول للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة التنمية البشرية على أنها " عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل ، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات[١١] .

التنمية المستدامة Sustainable Development:

تم وضع مفهوم التنمية المستدامة عام ١٩٨٧ من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية World Commission Environment and Development ـ وتسمى لجنة برونتلاند ـ والذى يحمل عنوان " مستقبلنا المشترك ".

في الواقع تم التأكيد على أن الاستراتيجيات التنموية ركزت على التراكم الراسمالى وتجاهلت الأبعاد الإنسانية والبيئية للعملية الإنتاجية حيث نتج عن ذلك تزايد أعداد الفقراء وتفاقم المشكلات البيئية والتى وصلت لان تكون مشاكل بيئية عالمية لا تكترث بالحدود الجغرافية "مثل الانبعاث الحراري، التغيرات المناخية، ثقب الأوزون ". وقد عرفت هذه اللجنة التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالى بدون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم" ومفهوم الاستدامة يمكن النظر إليه على المستوى الوطنى ، والاستدامة العالمية، فالمفهوم الأول يتناول الأهداف المتنافسة داخل حدود دولة ما سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، بينما المفهوم الثاني يتم التركيز فيه على القضايا الكونية مثل التغيرات المناخية دون الاهتمام بقضايا الفقر وسوء توزيع الدخل العالمي، وعلى ذلك بدأت تظهر مفاهيم جديدة مثل الناتج القومى الأخضر، الناتج

(١١) إبراهيم العيسوى مرجع سبق ذكره، ص 36

النظيف، الصناعة البيضاء، وكل هذه المفاهيم تدور حول الإنتاج والتصنيع في حدود المحافظة على البيئة وعدم تلويث البيئة وإهدارها.

مرحلة القرن الواحد وعشرون : التنمية والعولمة: Globalization and Development :

العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية، يُستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعًا من عدم الفصل (سقوط الحدود) و تلاشي المسافة؛ حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد -قرية واحدة صغيرة- ومن ثم العلاقات الاجتماعية التي لا تحصى عددًا أصبحت أكثر اتصالاً وأكثر تنظيمًا على أساس تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثرهم ببعضهم البعض. وفي الواقع يعبر مصطلح العولمة عن تطورين هامين هما: التحديث Modernity، والاعتماد المتبادل Interdependence، ويرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا المعلوماتية، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة.

والعولمة لها ثلاث آليات تعمل من خلالها :

- التطورات الحادثة في مجال المعلومات والاتصالات.
- تواجد النقود الالكترونية وحركة الأموال العابرة للحدود.
- آليات نمو وتوسيع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

وفي مجالنا هذا سوف نركز على العولمة الاقتصادية والتي يمكن تعريفها على أنها: اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وحرية انتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا [١٢] .

ومن أهم مظاهر العولمة الاقتصادية :[١٣]

- التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالي في إطار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي .

---

(١٢) منير الحمش " العولمة – المفهوم – السمات – التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي-الانكسار "، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 شتاء 2008 ص 96

(١٣) إبراهيم العيسوي مرجع سبق ذكره ص 46 ، 45

- التسارع في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات، والنمو الضخم في حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وعلى الأخص الأموال التي تنتقل بغرض المضاربة.
- بروز دور الشركات متعددة الجنسيات كفاعل أساسي في الإنتاج والتجارة عبر الحدود، وفي البحث والتطوير، وفي إتباع نظم جديدة لإدارة الإنتاج والتسويق.
- ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولي، وازدياد درجة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية.
- نمو الاتجاه نحو تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية ينظر البعض إليها على أنها خطوة على طريق العولمة والبعض الأخر ينظر إليها على أنها أداة للحماية من أخطار العولمة.
- تقلص دور الدولة وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطني .

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

بعد الحرب العالمية الثانية أخذت التنمية أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، حيث استهدفت الدول النامية تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي لاقتصاداتها الوطنية تأسيسا على أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يتحقق في مرحلة أولى اساسية ثم تأتي بعدها التنمية الاجتماعية بعد توافر التمويل اللازم للخدمات الاجتماعية .

ومن خلال ما تم سرده فيما يخص تطور مفهوم النمو والتنمية يمكن تقسيم نظريات التنمية الاقتصادية إلى :

- نظرية النمو غير المتوازن

في المراحل الأولى للتنمية جاء الاهتمام بالنمو الاقتصادي الوطني باستهداف التوصل إلى أوضاع مماثلة للأوضاع الاقتصادية القائمة بالدول المتقدمة من خلال مؤشرين الدخل الفردي والثاني معدل النمو السنوي المتوسط في الدخل القومي وفي الإطار استهدفت التنمية في الدول النامية تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي تأسيسا على أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يتحقق في مرحلة أولى ثم تأتي بعدها التنمية الاجتماعية ،إلا أنه في منتصف ستينات القرن الماضي تعددت الشواهد التي أثارت شكوكا وتساؤلات حول مصداقية التحقق

الفعلي للتنمية الإجتماعية في المراحل اللاحقة للنمو الاقتصادي للدول النامية حيث لاحظ ما يلي : [١٤]

- صعوبة تحقيق تلك الغاية حتى بالنسبة للبلدان ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة حيث تم استنفاذ نسبة كبيرة من قيمة الصادرات في خدمة الدين .
- تعدد المشاكل الاجتماعية والسياسية التي صاحبت التركيز على أولوية التنمية الاقتصادية حيث تم انتشار المشاكل الصحية والبيئية .
- أدى استهداف التنمية الاقتصادية كأولوية إلى تحقيق نمو سريع فقد صاحب ذلك في ذات الوقت إلى اتساع الفجوة بين دخول فئات المجتمع الواحد خاصة بالدول ذات الدخل المتوسط حيث زادت معدلات الفقر .
- تبين أن مراحل التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية لا تأخذ ذات إتجاه مراحل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وذلك لعدة اسباب منها ندرة الموارد الأساسية ونقص رأس المال وعدم توافر البنية التحتية وانخفاض مستوى التنمية البشرية لانخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمراض والآثار السلبية للبيئة الاجتماعية .

وبذلك تم حدوث تغيرات جوهرية لعملية التنمية الاقتصادية وأهدافها ، وتم استخلاص ضرورة التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية (البيئية والاجتماعية) كأهداف هامة في حد ذاتها وضرورة تلازمها زمنيا مع التنمية الاقتصادية حتى يتم تحقيق أهدافها.

<u>نظرية النمو المتوازن:</u> بدأ الاهتمام بتحول من مفهوم النمو غير المتوازن إلى مفهوم نظرية النمو المتوازن ،ترتكز هذه النظرية على أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في مختلف القطاعات في أن واحد وهو ما يسهم في خلق طلب قوي على المنتجات وتحفيز الاستثمار ، وزيادة درجات الترابط الامامية والخلفية وبالتالي زيادة القيمة المضافة ، المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا ويتطلب ذلك الآتي[١٥] :

- التوازن بين مختلف صناعات السلع الاستهلاكية و صناعات السلع الرأسمالية .

([١٤]) التنمية المتوازنة –وتطلعات الشباب لتأمين فرص العمل اللائق . تقرير تم نشره بمؤتمر العمل العربي الدورة الأربعون – الجزائر – أبريل ٢٠١٣ ص١٥ ، ١٦

([١٥]) أحمد الكواز " التنمية الصناعية والتمويل والتوزيع والانتاجية : حالات عربية " المعهد العربي للتخطيط الكويت ، ٢٠١٣